غيرها وهو الذي يستقل بعده للقراءة المستأنفة ولا يكون الا على رأس اية لان
رؤس الاي في معناها مقاطع اخرج سعيد بن منصور في سننه حدثنا ابو الاحوص
عن ابي سنان عن ابن ابي الهذيل انه قال كانوا يكرهون ان تقرأ البعض الاية
وقد علوا بعضها اسناده صحيح وعن عبد الله بن ابي الهذيل تابعي كبير وقوله
كانوا يايد على ان الصحابة كانوا يكرهون ذلك **والوقف** عبارة عن قطع
الصوت عن الكلمة زمانا ينتفس فيه عادة بنية استيناف القراءة لا بنية الاعراض
ويكون في رؤس الاي واوساطها وابتدائها في وسط الكلمة وكافيما انفصل رسما
والسكت عبارة عن قطع الصوت زمانا هو دون زمن الوقف عادة من غير
تنفس واختلف الفاظ الائمة في التنبيه عنه ما يدل على طوله وقصره نص
حمزة في الستة على السكتات قبل الهمزة سكتة يسيرة وقال الاستاذ ابو قصير
وغير الكسائي سكتة محتملة من غير انشاع وقال ابن غلبون وقفة يسيرة
وقال مكي وقفة خفيفة وقال ابن سريح وقيسة وعن قتيبة من
غير قطع نفس وقال المالكي سكتة لطيفة من غير قطع وقال الجعبري
قطع الصوت زمانا قليلا اقصر من زمن اخراج النفس لانه ان طال صار وقفا
وعبارات اخر قال ابن الجزري والصحيح انه مقيد بالسماع والنقل ولا يجوز
الا فيما صحت الرواية به اعني مقتضى حده انه وقيل يجوز في رؤس الاي مطلقا
جاله الوصل لمقتضى البيان وحمل بعضهم الحد بن الوارد على ذلك **ضوابط**
كل ما في القرآن من الذي والذين مما قبله الوصل بما قبله بغنة والقطع على انه
خبر المبتدأ في سبعة مواضع فانه يتعين الابتداء الذين اتيناهم الكتاب يتلونه
في البقرة الذين اتيناهم الكتاب يعرفونه فيها وفي الانعام الذين يأكلون الربا
الذين امنوا وهاجروا في براءة الذين يحشرون والفرقان الذين يحملون العرش في
غافر وفي الكتاف في قوله الذي يوسوس يجوز ان يقف القارئ على الموصوف
ويبدي الذي اي جملته على القطع خلافا على ما اذا جعلته صفة وقال الرماني
ان كان الاختصاص امتنع الوقف على الموصوف وحده وان كان المدح جاز
كان عاملا في المدح غير عامل الموصوف **الوقف** على المستثنى منه دون

المستثنى

المستثنى كان مقطوعا فيه مذاهب للحوفي مطلقا لانه في معنى منبت اجد في
خبر لله لا له عليه والمبرد مطلقا لاحتياجه الى ما قبله لفظا لانه لم يعهد استعمال
الا وما في معناها الا متصلة بما قبلها ومعنى لان ما قبله مستغن بنفسه عن الكلام في
المعنى الذي لك ما في الدر اجد هو الذي صحح الامام ولو وقف الحوفي على
المفرد كان خطأ والثالث التفصيل قال صرح بالخبر جاز لاستقلال الجملة
واسغنائها عما قبلها وان لم يصرح به فلا فتقارها قاله ابن الحاجب قلت ما ليه
الوقف على الجملة البدائية جاز بن كما نقله ابن الحاجب عن المحققين لانها مستغنية
وما بعدها جملة اخرى وان كانت الاولى تتعلق بما **كل** ما في القرآن من النوع
لا يجوز الوقف عليه لان ما بعده كما بينه قالله الذي يبني في نفسه **كلا** في القرآن
في ثلاثة وتسعين موضعا **منها** سبع للزجر قطعا اتفاقا فيوقف عليها وذلك بعهد اكلا
عمرا كلا في مريم ان يقتلون قال كلا ان المدبرة يكون قال كلا في الشعراء سيكفرون كلا
ان اريد كلا ان المراد كلا والباقي **منها** ما هو بمعنى حقا قطعا فلا يوقف عليها **وفي منها**
ما احتمل الامرين فيه الوجهان وقال مكي يجوز بعد اقسام الاولى ما لم يحسن
الوقف عليها على معنى المدح وهو الاختيار ويجوز الابتداء بها على معنى حقا وذلك
احد عشر موضعا اثنان في مريم وفي قد افلح وسبأ واثنان في المعارج والثان في
المدثر ان لا يذكر كلا مستشرة كلا وفي المطففين اساطير الاولين كلا وفي الفجر اهانني
كلا وفي الخمسة الثاني ما لم يحسن الوقف عليها لا يجوز الابتداء بها وهو موضعان
في الشعراء ان يقولون قال كلا ان المدبرة يكون قال كلا الثالث ما لم يحسن الوقف
عليها ولا الابتداء بها بل يوصل بما قبلها وما بعدها وهو موضعان في عم والتكاثر
فوكلا سوف تعلمون كلا سوف تعلمون تعليل الرابع ما لم يحسن الوقف عليها ولكن يبتدأ بها
وهو الثمانية عشر الباقية **كلى** في القرآن في اثنين وعشرين موضعا وهي ثلاثة
اقسام الاولى ما لا يجوز الوقف عليها اجماعا لتعلق ما بعدها بما قبلها وهو
سبعة مواضع في الانعام بلى وربنا الجعل بلى وعدا عليه في سبأ قل بلى وربي لتأتينكم
في الزمر بلى قد جاءتك في الاحقاف بلى وربنا في التغابن قل بلى وربي لتبعثن في القيمة بلى قادرين
الثاني ما في خلاف والاختيار المنع وذلك خمسة مواضع في المعرفة بلى ولكن ليطمئن قلبي

Copyright © King Saud University